

Distr.: General
22 September 2003
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

البند ١٢ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

رسالة مؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من المندوب
الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم، طيه، نص إعلان مراكش الذي اعتمده المنتدى العالمي الرابع الذي انعقد في مراكش في الفترة من ١١ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ تحت شعار ”المواطنون والمؤسسات والدول: إقامة الحوار والشراكات من أجل تعزيز الديمقراطية والتنمية“ (انظر المرفق).

وقد نظمت المملكة المغربية المنتدى بدعم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة. وشارك ما يزيد عن ألف شخص من ١٢٠ بلدا في أعمال المنتدى، ومن بينهم ثلاثة نواب رئيس، وثلاثة رؤساء وزراء و ٤٦ وزيرا، فضلا عن العديد من المسؤولين الدوليين الرفيعي المستوى، ومسؤولين عن مؤسسات ومنظمات غير حكومية وجامعات، وما إلى ذلك.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة في إطار البند ١٢ من جدول الأعمال.

(توقيع) محمد بنون

السفير

الممثل الدائم



مرفق

المنتدى العالمي الرابع المعني بإعادة تحديد دور الدولة

المواطنون والمؤسسات والدول:

الحوار والشراكات من أجل تعزيز الديمقراطية والتنمية

(مراكش، ١١-١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢)

إعلان مراكش

نحن المشتركون في المنتدى العالمي الرابع المعني بإعادة تحديد دور الدولة، الذي انعقد في المغرب في الفترة من ١١ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ تحت شعار: "المواطنون والمؤسسات والدول: إقامة الحوار والشراكات من أجل تعزيز الديمقراطية والتنمية" اعتمدنا الإعلان التالي:

أولا - الديباجة

إن المنتدى العالمي الرابع المعني بإعادة تحديد دور الدولة، الذي نظّمته حكومة المملكة المغربية قد سمح لممثلي الحكومات، والهيئات الدولية، والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية أن يجتمعوا ويناقشوا مسائل الحكم الجيد، والتنمية المستدامة، وتحديث الإدارة العامة. وهذا الاجتماع الرابع للمنتدى العالمي يلي الاجتماعات الثلاثة السابقة، الاجتماع الأول الذي نظّمته حكومة الولايات المتحدة في واشنطن في عام ١٩٩٩، والثاني الذي نظّمته الحكومة البرازيلية في عام ٢٠٠٠ في برازيليا، والثالث الذي نظّمته الحكومة الإيطالية في عام ٢٠٠١ في نابولي. وقد سبق المنتدى عدة حلقات عمل نظّمها الأمم المتحدة ومولتها الحكومة الإيطالية.

وبالإشارة إلى إعلان جوهانسبرغ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢) الذي حددت فيه عملية إقامة الحوار والشراكات كخطوة عمل مناسبة لتعزيز الديمقراطية والتنمية، ناقش المشاركون في المنتدى العالمي الرابع إمكانية جعل ثقافة إقامة الحوار والشراكات بين المواطنين والقطاع الخاص والحكومات الوسيلة الكفيلة بتعزيز الديمقراطية والتنمية.

وكرست دورات المنتدى العالمي لمعالجة المواضيع الرئيسية الأربعة التالية:

- ١ - تدعيم السياسات العامة لتعزيز الشراكات بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص
- ٢ - إعادة تحديد دور الدولة وإطارها التنظيمي
- ٣ - تعزيز الشراكات المحلية والإقليمية لتعزيز التنمية الاقتصادية
- ٤ - الثقافة والقيم والتنمية في سياق العولمة

ويعرب المشاركون عن امتنانهم البالغ وتقديرهم العميق لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، عاهل المغرب، لما مثله خطابه الملكي ورعايته الكريمة للمنتدى من شرف كبير. ويرجو المشاركون من رئيس لجنة التنظيم أن يوجه إليه، بالنيابة عنهم، كلمة شكر وامتنان.

ويشكرون بحرارة الحكومة المغربية على حسن تنظيم هذا الحدث الهام والأمم المتحدة والشركاء الدوليين للدعم المقدم لهذا الحدث.

ثانياً - تساؤلات عميقة

١ - ثانياً

ينبغي أن يظل الهدف النهائي من مفاهيم الحكم والحكم الرشيد وقاعدتهما الأساسية، من حيث المبدأ، الممارسة الديمقراطية للحكم والسلطة بفعالية وكفاءة وعلى أساس الشرعية بغية بلوغ الأهداف الاجتماعية الاقتصادية. وخلال العقدین الأخيرین، أصبح الحكم من شواغل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، لا سيما وأنها تواجه جميعها في بداية هذا القرن، نفس أنواع المشاكل، وإن اختلفت من حيث الأهمية: الفساد، الأزمة الدستورية، الركود الاقتصادي، الصراعات العرقية، وتفاقم مشكلة الإجرام، ويمكن أن نضيف إلى قائمة هذه المشاكل الحروب الأهلية والإرهاب والتزعات التطرفية، والمجاعة، والأوبئة.

٢ - ثانياً

في النظام العالمي الحالي، تتجاوز المشاكل المرتبطة بالحكم الحدود الوطنية. والشواغل الهامة مثل إصلاح الأسواق المالية الدولية وشروط التبادل التجاري، والسيطرة على عواقب تلوث البيئة، ومخاطر الاحتراز العالمي والأوبئة، وتدفقات المهاجرين واللاجئين، والكفاح ضد الفقر المدقع، والرعاية الصحية والحصول على الخدمات الصحية والمياه والغذاء، والتحضر السريع النمو تمثل دون شك مشاكل الحكم التي تحتاج إلى وجود تعاون دولي. وقد يؤدي التوصل إلى إيجاد حل لهذه المشاكل إلى ضرورة القبول الدولي بالمشاركة في البت في مسائل تكون عادة من اختصاص دولة فقط.

٣ - ثانياً

مكنت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات المواطنين من الوصول بدرجة أكبر إلى المعلومات في حين وفرت شبكات المعلومات للقادة السياسيين وتجمعات المواطنين طرقاً للاتصال. وبالتالي، فإن انتشار التلفزيون قد غير سير وتسلسل أحداث الانتخابات والطريقة التي تعكس بها الحكومات ورجال السياسة الصورة التي يودون إبرازها. وهذا يعني أنه في العديد من الحالات، ساهمت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في نشر الممارسات الديمقراطية الجيدة في جميع أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، فبالنسبة لمواضيع متعلقة بحقوق

الإنسان والقوانين البيئية، والنهج الديمقراطية، ثمة قواعد تكتسب قدرا من القبول والدعم المتزايد. إلا أنه ثمة حاجة إلى التخفيف من مخاطر الاستخدام التعسفي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتحقيق الحريات وحقوق الإنسان.

ثانيا - ٤

يتطلب التوجه نحو حكم ديمقراطي وحكم رشيد إيلاء عناية خاصة لثلاث عمليات مترابطة أولا وهي: '١' تحقيق المساواة في العلاقات الاجتماعية؛ '٢' تنمية الأنشطة المنتجة وتوسيع الأسواق؛ '٣' التوجه نحو مجتمع يستند إلى مؤسسات يعترف بها ويقبلها بوصفها ملكا له. وينبغي أن ترمي عمليات إضفاء الطابع الديمقراطي الاجتماعي إلى التقليل من أوجه انعدام المساواة الحادة (التي تولّد حالات الاستبعاد التي تتنافى مع الديمقراطية)؛ وتعزيز احترام حقوق الإنسان؛ وتقديم خدمات اجتماعية أساسية وتطوير المجتمع المدني.

ثانيا - ٥

تدل الخبرة المكتسبة في عدة مناطق من العالم على عدم وجود أي تعارض بين الديمقراطية من جهة والنمو الاقتصادي والتحديث من جهة أخرى. وعلاوة على ذلك، يقتضي السياق الجديد للنمو الاقتصادي درجة أكبر من المرونة ومقدرة زائدة على التكيف واستجابات سريعة من جانب الشركات والحكومات والمجتمع المدني. والنظام السياسي الذي يتسم بالانفتاح والشفافية واللامركزية والذي يقوم على المشاركة هو الوحيد القادر على تهيئة إطار ملائم للجهات الفاعلة في الإنتاج وللمجتمع المدني وللحكومات لكي تقيم صلات فعالة قائمة على الشراكات بهدف تلبية متطلبات تحديث الاقتصاد والمنافسة الدولية. وهذا النظام هو الوحيد الذي يمكن أن يسمح بقيام حوار مثمر بين المواطنين والشركات والحكومات بغية حل المجموعة الكبيرة من المشاكل الاجتماعية وكفالة مشاركة جميع المواطنين في قيام حكم رشيد.

ثانيا - ٦

وتعترض سبيل هذا الاتجاه، الذي يرمي إلى إقامة هذه الحوارات والشراكات التي تؤدي إلى نشوء مجتمع منظم ونظام منتج فعال ودولة لامركزية تمثل الجميع تلي مصالح مختلف الفئات الاجتماعية ومطالبها، عقبة رئيسية ينبغي التغلب عليها: وهي متمثلة في الهوية الوطنية والحاجة إلى تحديد أهداف مشتركة يجب بلوغها على المدى الطويل. والهوية الوطنية هي في طور البناء المستمر: فهي عملية ديناميكية يسعى كل جيل بواسطتها إلى إيجاد علاقة متناغمة بين قيم الماضي والقيم التي ينبغي إرساؤها من أجل مواجهة تحديات العولمة. لذا،

ينبغي إيجاد سبل جديدة لمواءمة قيم الهوية المحلية والقيم المشتركة على الصعيد العالمي. وهي قيم تربط المواطنين بمجتمعاتهم وتلزمهم في الوقت نفسه بمشاهدة رؤية للمستقبل تركز إلى التضامن والثقة والاحترام المتبادل والسلوك الأخلاقي واحترام البيئة والممارسة المسؤولة للسلطة ومعاملة الآخرين على قدم المساواة، وما إلى هنالك. وهذا هو لب التفاعل الوثيق بين الثقافة والتنمية في سياق عولمة ذات طابع إنساني.

ثالثا - توصيات عامة بشأن أفضل الممارسات

ثالثا - ١

إشراك المواطنين في إعادة تحديد دور الدولة: إن المواطنين الأحرار والمسؤولين والمبدعين هم العناصر المؤسسة الأساسية لإرساء قواعد الديمقراطية. غير أن إعادة تحديد دور الدولة تعني جعلها قريبة من المواطنين وجعل المواطنين في صميم العمليات السياسية.

ولا يمكن أن يستند قيام حكم رشيد فقط إلى مجرد توافر حسن النية لدى المسؤولين أو إلى مفاهيم حكيم يضعها الخبراء فحسب؛ فهو عملية يضطلع المواطنون بموجبها بالدور القيادي لتحديد مصيرهم والتحكم فيه. ويقتضي تحقيق الاستقلال الذاتي لهؤلاء المواطنين أو تعزيزه ما يلي: تعليم وتدريب رفيعي المستوى يجري توفيرهما للجميع على مدى طويل؛ وحماية مشددة في جميع أرجاء العالم للحريات الأساسية وحقوق الإنسان؛ وتوسيع نطاق المنافسة والمشاركة الديمقراطية؛ والتخفيف من عبء البيروقراطية والسلوك الاستبدادي؛ وتشجيع المبادرات المبدعة في صفوف المواطنين.

ثالثا - ٢ تشجيع المجتمعات المحلية على الأخذ بزمام رفايتها

لقد نهضت الدول القومية المركزية بمهام تاريخية في دفع عجلة التقدم. واليوم، وقد ازدادت الحياة الاجتماعية تعقيدا، باتت المشاكل العامة المتأصلة في الحياة اليومية أكثر تنوعا، بينما أخذ صوت المواطنين يرتفع أكثر فأكثر مطالبا بالارتقاء بنوعية التعليم، وأصبحوا من ثم واعين بتحديات الحياة الديمقراطية العصرية وراغبين في الأخذ بزمام أمورهم. ولم يعد بوسع السلطة المركزية تحقيق جميع الآمال. وغدا المقصود بإعادة تعريف دور الدولة هو إعادة بنائها من خلال نهج تصاعدي. ولما كانت أفضل الحلول لمشاكل العالم الحقيقية هي الحلول النابعة من أرض الواقع، بات على المجتمعات المحلية أن تستبقي أو تستعيد ما يلزمها من سلطة وموظفين وموارد للتصدي للمشاكل الجماعية التي تمسها.

ثالثاً - ٣ تشجيع المشاريع على إدارة النمو المستدام والثروات

إن النمو الاقتصادي أداة قوية لتحقيق الرفاهية للإنسان. وقد باتت المشاريع قوى فاعلة عامة محليا ووطنيا وعالميا. وهي تقيم روابط شراكة و/أو علاقات رعاية مع النقابات ووسائل الإعلام والنوادي الرياضية والجامعات والأوساط الفنية والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية الأخرى. وقد أضحت تعزيز هذه المشاريع أداة هامة من أجل انفتاح المجتمعات وتحسين نظم حكمها. وعلى الحكومات والقوى الاجتماعية والمشاريع أن تسعى إلى توطيد جسور الثقة والحوار والتعاون فيما بينها، وهذا يتطلب انتهاج سياسات تتصدى لضروب المنافسة غير العادلة، من قبيل الامتيازات الاحتكارية أو البيروقراطية والقيود الإدارية المعقدة والبيروقراطية العقيمة. والمشاريع الصغيرة، بحكم أنها أكبر مصدر للعمالة، تستحق إعانة خاصة عن طريق توفير التمويل والمساعدات التقنية لها وتخفيف أعباء الضرائب عليها، بينما يتعين على كبريات المشاريع أن تشارك بدور أكبر في تنمية شقيقاتها الصغرى. ويتعين في المقابل بذل جهود خاصة لتوجيه جميع المشاريع، ولا سيما المشاريع المتعددة الجنسيات وعبر الوطنية، إلى احترام المعايير البيئية والحق في العمل وقواعد التجارة العادلة، وما إلى ذلك. والمشاريع مدعوة خاصة إلى المساهمة بصورة مناسبة في القضاء على جوانب انعدام المساواة، وفي احترام القوانين التي تمنع تشغيل الأطفال، وتكريس أنفسها كلية لضمان التنمية البشرية المستدامة.

ثالثاً - ٤ تعبئة قوى المجتمع المدني من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والثقافية

إن ظهور مؤسسات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية) كقوة دافعة صوب مستقبل أفضل للبشرية حدث هام في عصرنا. وقد حققت هذه المؤسسات إنجازات مؤكدة في ميادين من قبيل الدفاع عن حقوق الإنسان، وحماية البيئة، وتحسين وضع المرأة، والتنمية المحلية، والرعاية الصحية، والتعليم ومحو الأمية، والأعمال الإنسانية والجهود الاجتماعية الرامية إلى مكافحة الفقر والاستبعاد، وما إلى ذلك. والحكومات والمؤسسات الدولية مدعوة إلى أن تزيد من اعتمادها على المنظمات غير الحكومية في القيام بمشاريع تنفيذية مناسبة لمعالجة المشاكل الجماعية. وعلى المنظمات غير الحكومية من جانب آخر أن تكشف شبكاتها للتبادل بين المجتمعات والأمم في العالم بأسره.

ثالثاً - ٥ دفع الحكومات إلى التحلي بروح المسؤولية الكاملة والخضوع للمساءلة التامة

تحتاج الشعوب إلى حكومات أفضل نوعا وغير مثقلة بالأعباء تعزز سمات القوة الحقيقية على أساس التكيف والمرونة بدلا من ترسيخ مساوئ الترهل الذي لا طائل من

ورائه. ومن الممكن للمواطنين والمجتمعات المحلية، والمشاريع، والمجتمع المدني، ما داموا يمارسون دورهم بأمانة، أن يعفوا الدولة من الأعباء غير الضرورية، وبذا يسمحوا لها بالتركيز على مهامها الأساسية المتمثلة في وضع الاستراتيجيات المناسبة، والحفاظ على المساواة وعلى جودة المعايير والقواعد التنظيمية، وكفالة تطبيق أنظمة عادلة وفعالة، وتيسير تسوية الصراعات، وتقييم السياسات العامة على نحو مستقل، والتعامل بروح المسؤولية مع المخاطر والقضايا غير اليقينية التي تمثل جانبا من عملها. وينبغي تنفيذ هذه المهام في إطار من العمل المنسق الدقيق مع الشركاء الاجتماعيين والمنظمات غير الحكومية ومن خلال مداولات ديمقراطية في إطار عمليات صنع القرار. وينبغي تنفيذ السياسات العامة بالتعاون مع المواطنين والسكان والشركاء المعنيين. وينبغي متابعة الإجراءات وتقييمها في إطار من العلانية، وذلك من حيث التكاليف المتكبدة والفوائد المحققة وجوانب الإخفاق والنجاح العميقة والهامشية الأثر، وما إلى ذلك.

ثالثا - ٦ ابتكار أنواع جديدة من الشراكات وتطويرها

يُوجد في عصرنا مجال واسع لتكوين شراكات مثمرة في ميادين جديدة، بأدوات جديدة، من أجل شركاء جدد. والتآزر هو المبدأ الكامن وراء هذه الشراكات التي تتعدد ألوانها بتعدد ميادينها المتراوحة بين الفنون الجميلة ومعالجة المياه المستعملة وإقامة مشاريع صُغرى في القرى الريفية النائية ومشاريع كُبرى على الصعيد العالمي.

وهناك العديد من التجارب الناجحة للشراكات المبتكرة التي ساهمت في حل المشاكل العامة وتهيئة بيئة مواتية للأعمال اليومية. ولا ينبغي للمرء أن يدخر وسعا في نشر الخبرات المكتسبة منها والتعريف بنتائجها والتعلم من الدروس المستفادة منها من أجل بناء أنواع من الشراكات الجديدة أقدر على التكيف مع الواقع. والمنظمات غير الحكومية والمشاريع والمجتمعات المحلية والدوائر الحكومية مدعوة لاتباع نهج استباقية في مجال الشراكة.

ثالثا - ٧ الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إعادة تكوين الحكومات

تُظهر التجارب الرائدة أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفر الأدوات اللازمة لبناء شراكات ناجحة تهدف إلى إعادة تكوين الحكومات ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتيح هذه التكنولوجيا إمكانية حصول المواطنين والحكومة على معلومات فورية وتيسر الإجراءات الإدارية، وتتيح لمستخدميها فرصة متابعة خطوات التقدم في معالجة شؤونهم والتفاعل مع النظام، وتضمن في جميع المسابقات التنافسية السرعة والمساواة في الحصول على المعلومات فيما يتعلق بعمليات التقديم والاختبارات واختيار الفائزين، وما إلى ذلك.

وحماية الحياة الخاصة للمواطنين ضرورة شأنها شأن إقامة شبكات الاتصال بين المواطنين وحكوماتهم. والأهم من هذا أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قادرة على اجتثاث جذور البيروقراطية، وتتيح إمكانية مكافحة الفساد، وتوفير نقطة تماس محايدة بين الموظفين والجمهور. ومن ثم، فإن السعي تدريجياً إلى إنشاء نظام الحكومة الإلكترونية يبدو تحدياً ينبغي للدول الديمقراطية أن تنهض له. فمن شأن الاستعانة بالنظم المعلوماتية الإسراع بمسيرة الديمقراطية، حتى في البلدان المتقدمة النمو.

ثالثاً - ٨ توثيق التضامن العالمي من أجل عالم أفضل

تغدو مهمة إعادة تكوين الحكومة تحدياً أشد إلحاحاً عندما يتعلق الأمر بتحسين الأوضاع المعيشية لبلايين البشر ممن يعانون من الفقر والمرض والامية وشح الموارد المائية والصراعات العرقية أو الدينية أو الوطنية. واليوم يعاني العالم من مشكلة عدم التكافؤ في فرص الانتفاع من مزايا العولمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وفي ظل هذه الفجوة، يصعب التطلع إلى عالم موحد تسوده روح التكافل بين البشر. والأنكى من هذا، أن الديكتاتورية والتطرف تلفيان في الفقر تربة ملائمة. إن القيادة ليست مجرد امتياز يحظى به القائد، بل هي، لأسباب أخلاقية وسياسية، مسؤولية أيضاً. وينبغي للدول الكبرى أن تمثل، في ظل راية الأمم المتحدة، لمعيار واحد في مسائل حفظ السلام، وتسوية الصراعات، والمحافظة على البيئة، وما إلى ذلك.

ويجدر في هذا الشأن الاهتمام بوجه خاص بالحالة في أفريقيا، فبوسع أفريقيا كسر الحلقة المفرغة للفقر والصراعات والمعاناة والإفلات من الشراك المعوقة للتنمية. والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هي في الواقع مبادرة عظيمة الشأن على هذا الطريق. ويتطلب نجاحها تضامناً دولياً قوياً في العمل على تحقيق هذا الهدف، وفتح الأبواب دون أية معوقات للوصول إلى السوق الدولية، ونقل رؤوس الأموال والتكنولوجيات، وإدارة الدين العام بطريقة مناسبة، وكلها حلول مرومة.

ثالثاً - ٩ إرساء الروح العالمية على احترام جميع الثقافات والتحاور فيما بينها

إن تراث الحضارة الإنسانية يسير بالتوازي مع عمليات تكوينه. وتنطوي القيم المشتركة عالمياً، مثلها مثل المعايير الأساسية والمعارف، على بُعد ثقافي عالمي قوي. وإذا كان من غير الجائز للعولمة أن تقضي على الثقافات المحلية، فلا ينبغي لهذه الثقافات أن تدبر ظهرها للترعة العالمية.

ويمكن لهذا الاتجاه الهام أن يركز على نشر القيم الأساسية التي من شأنها أن تفتح أمام الشعوب آفاقاً شتى للتعايش سوية في سلام وللتفاعل المثمر. وتتمثل المبادئ الأساسية في

التسامح والاحترام المتبادل. وفي هذا الصدد، يجوز شرعا لكل ثقافة وحضارة أن تنظر بمنظور نقدي لغيرها، على أن تتبع هذا المنظور مع نفسها بالمثل، ولم يحدث من قبل أن توحد مصير البشرية على هذا النحو، فالعولمة تتراءى وكأنما هي طريق لا مجال فيه للتراجع، ولكن يتعين الإمساك بزمامها. وقد غدت جميع الجهات المشاركة في تلك العملية، ومن بينها المنظمات الدولية، والحكومات والمنظمات غير الحكومية والمشاريع والدوائر الأكاديمية والفنية، وغيرها، تعي أكثر فأكثر ما تفرضه عليها العولمة من تحديات وما تهيئه أمامها من فرص وما تنطوي عليه من مخاطر.

ثالثا - ١٠ زيادة الدعم المقدم من الشركاء الإنمائيين الدوليين

تقتضي مساندة حكومات البلدان النامية من المجتمع الدولي، بما يشمل المنظمات الثنائية الجانب والمتعددة الأطراف، دعم آليات تبادل الخبرات والمبتكرات في مجالي الحكم والإدارة العامة عن طريق تنظيمات من قبيل شبكة الأمم المتحدة الحاسوبية للإدارة العامة والمالية العامة والمؤتمر المزمع عقده في منغوليا في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ حول النظم الديمقراطية السابقة والنظم الديمقراطية المستعادة. وفي هذا الصدد تلقى المشاركون بالتقدير القرار الأخير للجمعية العامة التي دعت فيه الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى أن توصل دعمها الكبير للاجتماعات المقبلة للمنتدى العالمي.

من هذا المنطلق، يُهاب بالأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان المانحة والكيانات الدولية الأخرى أن يعزز كل منها جهوده المبذولة من أجل نشر مبادئ الحكم الرشيد والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن أجل الديمقراطية والتنمية.

وبالمثل، مطلوب من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تُمثل عنصرا جديدا من عناصر منظومة الحكم الدولية، أن تولي اهتماما متواصلا بجهود الإصلاح ونشر الديمقراطية في أفريقيا مع السعي لتكوين شراكات مع البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء ابتغاء تحقيق هذه الأهداف.

وفي نهاية الأمر، نطلب إلى المنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والحكومات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، أن تتضافر في العمل بغية تضيق الفجوة الفاصلة بين المواطن والحكومة وبناء جسور الثقة المتبادلة وتطبيق رؤية عامة على التنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

ثالثا - ١١ دور المملكة المغربية في عملية المتابعة

إذ يكرر المشاركون عميق شكرهم الخالص لحكومة المغرب، فإنهم يقترحون أن تقوم المغرب، التي ستتولى رئاسة مجموعة الـ ٧٧ في عام ٢٠٠٣، باتخاذ إجراء مناسب للتأكد من تنفيذ التوصيات السابقة الموجهة إلى القيادات العالمية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وقوى المجتمع المدني.

ثالثا - ١٢ الاجتماع الخامس للمنتدى العالمي

تقبّل المشاركون مع التقدير الدعوة الكريمة الموجهة من حكومة المكسيك لاستضافة الاجتماع الخامس للمنتدى العالمي في مدينة مكسيكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.